

"الدور التكاملي لنظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة في دعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد - دراسة ميدانية على الشركات الصناعية السودانية"

إعداد الباحثين:

د. إبراهيم يعقوب إسماعيل

قسم إدارة الأعمال - جامعة الجوف - وقسم المحاسبة - جامعة نيالا

د. عائشة موسى محمد

قسم المحاسبة - جامعة نيالا

د. صديق آدم محمد

قسم المحاسبة - جامعة النيل الأزرق - السودان

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى دراسة التكامل بين نظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة ودورها في دعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد في الشركات الصناعية السودانية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع بيانات الدراسة وتحليل البيانات الأولية حيث تم تطبيق الدراسة على عينة العاملين في الشركات الصناعية السودانية العاملة بولاية الخرطوم، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين نظم تخطيط موارد المشروع والميزة التنافسية، وجود علاقة طردية موجبة معنوية عند مستوى (0.05) بين محاسبة السجلات المفتوحة والميزة التنافسية، ويتكامل نظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة في التأثير على الميزة التنافسية عند مستوى معنوية (0.05).

الكلمات المفتاحية: نظم تخطيط موارد المشروع، محاسبة السجلات المفتوحة، المزايا التنافسية، سلسلة التوريد.

المقدمة:

تشهد منظمات الأعمال في ظل البيئة الاقتصادية المتغيرة تحديات كثيرة منها العولمة والمنافسة الشديدة وقصر دورة حياة المنتج، مما يجعلها تبحث بصورة مستمرة عن الحصول على حصة سوقية كبيرة ومركز تنافسي قوي تمكنها من الاستمرار في سوق العمل، وظهرت مفهوم سلسلة التوريد كروية استراتيجية للعمل التكاملية بين منظمات الأعمال نحو إقامة علاقات الشراكة واعتماد المعايير التنافسية من قبل إدارة كل منظمة في اختيار الموردين وهي التكلفة، الجودة، وسرعة التسليم، ونتيجة لهذه التغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة وما تتطلبها من تحقيق تكامل مستمر للمعلومات المتدفقة داخل وخارج المنشأة ظهرت الحاجة إلى نظم توفر المعلومات المالية وغير المالية معلومات عن أعضاء سلسلة التوريد والعملاء، ومن ضمنها نظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة الذان يستخدم كأدوات لترشيد التكاليف بواسطة المشاركة بين سلسلة التوريد التي تبدأ من شراء المواد الخام من المورد وتصنيعها بواسطة المشتري لتصبح منتج كامل الصنع يتم بيعه للمستهلك والهدف من ذلك دعم مقدرة الشركات التي تمارسها للمنافسة في سوق العمل.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في سؤال رئيس هو ما الدور التكاملية لنظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة في تدعيم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد، وبناءً على ذلك تمت صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. هل يؤدي تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع إلى دعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد؟.
2. هل يؤدي تطبيق اسلوب محاسبة السجلات المفتوحة إلى دعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد؟.
3. هل التكامل بين أسلوبي نظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة يدعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد؟.

أهمية الدراسة: تتكون أهمية الدراسة من الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية:

تمثلت أهمية الدراسة العلمية في الآتي:

1. ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين نظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة وعلاقتها بدعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد.
2. محاولة إضافة دراسة جديدة في هذا الشأن بغرض تطوير البحث العلمي.

ثانياً: الأهمية العملية:

تمثلت أهمية الدراسة العملية في الآتي:

1. توفير معلومات تساعد متخذو القرار في اتخاذ قراراتهم بشأن التحكم في التكلفة ومن ثم أسعار المنتجات حتى لا تفقد المنافسة في السوق باعتبار أن المعلومات المتاحة والمتبادلة عن التكاليف ترشد التكلفة ويمكن التحكم على سعر البيع بموجبها.
2. المساهمة في تقليل آثار عدم التأكد الخاص بمنافسة الشركات في المستقبل.

أهداف الدراسة:

- هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس تمثل في معرفة دور تكامل أسلوب نظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة في تدعيم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد والذي يتفرع إلى الأهداف الفرعية الآتية:
1. بيان دور نظم تخطيط موارد المشروع في دعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد.
 2. التعرف على دور تطبيق أسلوب محاسبة السجلات المفتوحة في دعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد.
 3. توضيح دور التكامل بين أسلوب نظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة في دعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لجمع بيانات الدراسة النظرية والميدانية من مصادرها المختلفة، حيث تم جمع البيانات الأولية بواسطة الاستبانة، واستخدمت المصادر الثانوية من المراجع والدراسات السابقة والمنشورات في الإنترنت لجمع بيانات الدراسة النظرية.

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة وأهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى:** تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع يدعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد.
- الفرضية الثانية:** تطبيق أسلوب محاسبة السجلات المفتوحة يدعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد.
- الفرضية الثالثة:** تكامل أسلوب نظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة يدعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد.

حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من الآتي:

- الحدود المكانية: مصنعي دال لمنتجات الألبان (كابو) والكوكاكولا بمجموعة دال للصناعات الغذائية.
- الحدود الزمانية: 2020م

هيكل الدراسة:

تم تناول موضوع الدراسة من خلال أربعة محاور أساسية هي:

المحور الأول: الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية.

المحور الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

يتناول الباحثون في هذا المحور مجموعة بحوث ودراسات سابقة ذات علاقة بموضوع الدراسة بغرض تحديد الفجوات المكانية والزمانية والمنهجية وغيرها من الفجوات التي ساهمت في تحديد مشكلة الدراسة، وتمثلت تلك الدراسات في الآتي:

دراسة الجندي، 2006: هدفت الدراسة إلى محاولة إرساء منظومة لإدارة تكاليف سلسلة التوريد، تم الإعتماد فيها على أسلوبين من أساليب المحاسبة الإدارية وهما التكلفة المستهدفة ومحاسبة السجلات المفتوحة، توصلت الدراسة إلى أن القدرة على خفض التكاليف لا يتم فقط بالنظر داخل الحدود التنظيمية لعضو سلسلة التوريد وإنما تمتد إلى خارج هذه الحدود لتشمل الصناعة بأكملها على مستوى سلسلة التوريد ويحتاج ذلك إلى التعاون والعمل التضامني بين جميع أعضاء السلسلة، وأن تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في ظل بيئة مدخل محاسبة الدفاتر المفتوحة أمكن من تبادل معلومات التكلفة بشفافية كاملة بين أعضاء سلسلة التوريد على أسس تضمن العدالة في توزيع الأرباح وتعتمد على إقرار كافة الأعضاء بحق كل عضو من أعضاء السلسلة في تحقيق الربح بالشكل الذي يضمن الإستمرار في تقديم المنتج ومكوناته بنفس الجودة والأداء وبتكلفة أقل.

دراسة: Romano & Formentini, 2012: هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية تصميم وتطبيق محاسبة السجلات المفتوحة من خلال تقديم التوجيهات والإرشادات لكل من المشتري والمورد التي تساعد في تطبيق هذا الأسلوب، توصلت الدراسة إلى أن تطبيق هذا الأسلوب يتطلب وجود ثقة والتزام بين المورد والمشتري، وجود نظم إلكترونية لتدفق البيانات داخل الشبكة، ووجود علاقات تعاقدية طويلة الأجل بين أطراف شبكة التعاقد.

دراسة: Kumra, et. Al, 2012: هدفت الدراسة إلى استكشاف كيفية ممارسة الشركات المشتري الهندية لسياسة السجلات المفتوحة في علاقتها مع الموردين في ثلاثة صناعات، وتم جمع البيانات النوعية من خلال (22) حالة مقابلة مع ممثلي لثلاث شركات مشتري وعدد من مورديهم، توصلت الدراسة إلى أن المشتري يستخدمون أسلوب محاسبة السجلات المفتوحة لهندسة القيمة في مرحلة تطوير المنتج لتحسين الأداء لدى المورد وخفض التكاليف لديه أو كآلية للرقابة على التكاليف واعتبارها جزء من استراتيجية الحد من المخاطر.

دراسة أبوقربوعة، 2016م: هدفت الدراسة إلى تحديد ودراسة أثر التكامل بين نظام تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة على جودة المعلومات المحاسبية، توصلت الدراسة إلى أن نظام محاسبة السجلات المفتوحة يعتمد على التكامل مع نظام تخطيط موارد المشروع في الشركة لتجاوز مشكلة الصعوبة والتعقيد في إدارة البيانات، وعدم شمولية المعلومات، يعد نظام تخطيط موارد المشروع عاملاً حاسماً في نجاح تطبيق محاسبة السجلات المفتوحة، ويساعد نظام تخطيط موارد المشروع المنشآت المطبقة له على إعادة هندسة الأنشطة والعمليات وتطوير ممارسات المحاسبة الإدارية وخاصة المحاسبة عن السجلات المفتوحة.

دراسة محاريق، 2017: هدفت الدراسة إلى إيضاح أثر تحقيق التكامل بين نظام تخطيط موارد المنشأة ونظام محاسبة استهلاك الموارد في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمنشآت الأعمال الصناعية ودعم قدرتها التنافسية، ولقد قام الباحث بعمل دراسة ميدانية على عينة من المنشآت الصناعية المصرية مستخدماً استبانة لجمع بيانات الدراسة، توصلت الدراسة الميدانية إلى أن تحقيق التكامل بين نظام تخطيط موارد المنشأة ونظام محاسبة استهلاك الموارد يساهم في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمنشآت الأعمال الصناعية ويدعم قدرتها التنافسية.

دراسة أبوقربوعة والسوافيري، 2017: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق نظام تخطيط موارد المشروعات في الشركات الليبية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، وقد صممت استبانة لجمع البيانات ووزعت على (68) مفردة تمت الاستجابة على

(60) مفردة منها بنسبة استجابة بلغت (88%) واستخدم في تحليل البيانات برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، توصلت الدراسة إلى أن الشركات عينة الدراسة لا تقوم بتطبيق وحدات إضافية لهذا النظام بإستثناء بعض الوحدات تمثلت في الوحدة المالية، إدارة الجودة، وإدارة التسويق والمبيعات، وأن جودة المعلومات المحاسبية تتأثر بتطبيق نظام تخطيط موارد المشروع من خلال توفير معلومات يمكن الإعتماد عليها والوصول إليها بسرعة.

دراسة سلطان، 2018م: هدفت الدراسة إلى توضيح دور محاسبة السجلات المفتوحة في خفض التكلفة ودعم الميزة التنافسية لأطراف سلسلة التوريد، توصلت الدراسة إلى أن استخدام أسلوب محاسبة السجلات المفتوحة تبين مسببات التكلفة وبالتالي تخفيضها من المنبع والتركيز على الأنشطة التي تضيف قيمة لأطراف سلسلة التوريد.

دراسة حامد ويوسف، 2019: هدفت الدراسة إلى دراسة تفعيل استخدام أسلوب محاسبة السجلات المفتوحة في دعم قرارات سلاسل التوريد لزيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية، توصلت الدراسة إلى ان هنالك أثر ذو دلالة معنوية إحصائياً لمحاسبة السجلات المفتوحة في تخفيض التكلفة بين أطراف سلسلة التوريد، وأوصت الدراسة على الاهتمام بأسلوب محاسبة السجلات المفتوحة بين البائع والمشتري لتحقيق الإستفادة القصوى لكل منهما.

دراسة DhaifAllah, et al, 2019: هدفت الدراسة إلى تطوير قياس صالح لإدارة التكاليف المشتركة بين المنظمات (IOCM) وبناء محاسبة السجلات المفتوحة (OBA)، اعتمدت الدراسة على الدراسات السابقة في الشركات الموردة لقطاع التصنيع المالي باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)، تم اختبار نماذج القياس للبنى وتم التحقق من صحة المقاييس، وأشارت النتائج إلى النموذج مرضي مع موثوقية وصلاحيّة مقبولة، وفرت نتائج الدراسة أدوات يمكن استخدامها لتقييم تبني ممارسات إدارة التكاليف المشتركة بين المنظمات ومحاسبة السجلات المفتوحة في العلاقات بين المشتري والمورد.

دراسة حسين وشكور، 2020: هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير الثقافة التنظيمية في تبني ممارسات أسلوب محاسبة السجلات المفتوحة في الشركات العراقية وتم تحديد نوعين من الثقافة التنظيمية هما، الثقافة التنظيمية المحافظة والثقافة التنظيمية الإبداعية، استخدمت في الدراسة استمارة استقصاء بغرض الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية، وتم الاعتماد على معادلة الإنحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية الإبداعية في تبني ممارسات محاسبة السجلات المفتوحة، ولا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية المحافظة في تبني ممارسات محاسبة السجلات المفتوحة.

الفجوة البحثية:

هنالك أوجه إتياف واختلاف بين الدراسات السابقة التي استعرضها الباحثون وهذه الدراسة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي: تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (أبوقربوعة، 2016)، في تناول نفس متغيرات الدراسة المستقلة واختبار التكامل بينهم ولكن تختلف عنها من حيث المتغير التابع وبيئة الدراسة، وتتفق مع دراسة (Kumra et. al, 2012) في تناولها لأحد المتغيرات المستقلة وهي محاسبة السجلات المفتوحة وتختلف عنها في الأداة المستخدمة لأنها استخدمت المقابلة بينما تناولت الدراسة الحالية الاستبانة، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (أبوقربوعة والسوافيري، 2017) في تناول نظام تخطيط موارد المشروعات كمتغير مستقل واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات بينما تختلف عنها في باقي المتغيرات وبيئة الدراسة، بينما تختلف عن باقي الدراسات السابقة من حيث متغيرات الدراسة حيث نجد أن هذه الدراسات قد تناولت جزء منها المتغير المستقل للدراسة الحالية بينما تناولت البعض الآخر من هذه الدراسات المتغير التابع للدراسة دون المتغير المستقل كما أنها لم تتناول التكامل بين المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى المنهج المستخدم في الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة.

بناءً على ما تم عرضه نجد أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تناولت الدور التكاملي لنظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة في دعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد في بيئة الأعمال السودانية وهي بيئة ناشئة حديثاً والدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة قليلة نسبياً حسب علم الباحثين.

المحور الثاني: الإطار النظري

يتناول هذا المحور نظم تخطيط موارد المشروع، محاسبة السجلات المفتوحة، وتدعيم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد.

أولاً: نظم تخطيط موارد المشروع:

تعريف نظام تخطيط موارد المشروع:

عرّف بأنه استخدام الإدارة لكافة الإمكانيات المتاحة من معلومات عن طريق وضعها في قاعدة بيانات واحدة، تستخدم كأساس في عملية التخطيط الإستراتيجي بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية ونمو المؤسسة (Garg, 2010)، وأيضاً عرّف بأنه هو الرابط بين مختلف قواعد البيانات لإتمام المهام بطريقة متسلسلة ومتتابعة، عن طريق رفع الكفاءة والفعالية لجميع الأنشطة من خلال التوفير المستمر والدائم للمعلومات، بما يناسب الإدارات المختلفة للمؤسسة والقيام بأعمال الرقابة اللازمة لضمان التنفيذ الجيد (كاظم، عزام، 2010)، وعرف بأنه حزمة متكاملة من التطبيقات المحاسبية والمالية والإدارية لإدارة موارد المنشأة والتخطيط الإستراتيجي لمعلومات المنشأة الهائلة والتي يتم تبادلها بين الأقسام المختلفة داخل المنشأة وخارجها (السوافيري وأبوقربوعة، 2017، 7). يعرف الباحثين نظام تخطيط موارد المشروع بأنه نظام معلومات متكامل في قاعدة بيانات موحدة لكل الأقسام والإدارات بالمؤسسة، وتوفر معلومات تساعد الإدارة في التخطيط واتخاذ القرارات التي تحقق أهدافها.

مبادئ تطبيق نظام تخطيط موارد المشروع:

تتمثل مبادئ نظام تخطيط موارد المشروع في الآتي (الجنباذ، 2018، 171):

1- جودة النظام: يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي يجب مراعاتها عند التخطيط لموارد المشروع، حيث يعتمد على مدى مستوى الكفاءة والمهارة الفنية لمصممي النظام وعلى فعالية الإتصالات بين الأطراف المطبقة للنظام، ولإدارة المشروع دور كبير حل الصعوبات التي تواجه منفعي النظام ومستخدميه من العاملين، ويمكن الحكم على جودة النظام من خلال:

- مدى قدرته على توفير معلومات دقيقة.
- إستفادة الإدارة من المعلومات التي توفرها النظام.
- قدرة النظام على الإحتفاظ بالمعلومات في قاعدة بيانات موحدة.
- مدى سهولة الحصول على المعلومات التي يوفرها النظام من قبل مستخدميه.

2- تكامل المعلومات: يقصد بهذا المبدأ تطبيق قاعدة بيانات موحدة بهدف إستبعاد المعلومات المتضاربة خاصة في المؤسسات التي تعمل في التصنيع والإنتاج، وإيجاد قنوات إتصال بين المستويات الإدارية المختلفة في الوقت المناسب وربط هذه هيكل المؤسسة التنظيمي بطريقة تدعم هذا التكامل، كما يقصد به مدى تأثير التكامل على سلسلة التوريد لضمان فعالية الرقابة على أداء عمليات سلسلة التوريد حتى تتمكن الإدارة من إتخاذ قرارات سليمة في أي عملية من عمليات سلسلة التوريد.

3- جودة المعلومات ودقتها: تعتبر جودة المعلومات المصدر الأساسي لإتخاذ القرارات حيث يشترط فيها توافر الدقة والمصدقية

حتى تكون قرارات الإدارة المتخذة سليمة ومتوافقة مع الواقع العملي وما تهدف إليه المؤسسة، والجودة مرتبطة بنوعية المعلومات المتداولة داخل المؤسسة والتي يوفرها النظام والذي يضمن تدفق المعلومات بصورة طبيعية داخل المؤسسة ومع الأطراف الخارجية، كما يوفر المعلومات الدقيقة للإدارة في الوقت المناسب.

4- التدريب:

5- الأداء المؤسسي:

ثانياً: محاسبة السجلات المفتوحة

1- مفهوم محاسبة السجلات المفتوحة:

هي إستراتيجية تحكم إدارة الإفصاح بصورة اختيارية عن هيكل التكاليف الداخلية (شفافية التكلفة) بين البائع والمشتري بغرض تعزيز التعاون المشترك في إطار التعاون والالتزام والثقة فيما بينهما حتى يتحقق تعظيم القيمة لأصحاب المصلحة وتعزيز القدرات التنافسية المستدامة للبائع والمشتري (غالي، 2017م، 465)، أي هو الأسلوب الذي يؤدي إلى الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية منها وغير المحاسبية بين الأطراف ذات العلاقة من خلال النظم المحاسبية الالكترونية لتحقيق عدة مزايا كالتقليل من التكاليف، تحسين الإفصاح، زيادة الأرباح وتقويم أداء العاملين (مصطفى وآخرون، 2015م، 401).

2- أهداف محاسبة السجلات المفتوحة:

يسعى تطبيق محاسبة السجلات المفتوحة إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل في (مصطفى وآخرون، 2015م، 401-403):

- أ- التغلب على المشاكل التي تؤدي إلى الفساد المالي والإداري بالمنشأة.
- ب- تسهيل عملية التفاوض مع الموردين مما يسهل عملية السيطرة على تكاليف المنتج النهائي من خلال تحديد السعر المناسب للسلعة أو الخدمة وتحسين عملية التفاوض مع الموردين.
- ج- تخفيض التكلفة وزيادة جودة المنتجات عن طريق استبعاد الأنشطة غير المضيفة للقيمة والاهتمام بالأنشطة المضيفة للقيمة.
- د- زيادة درجة الثقة بين أطراف التعاقد وتسهيل التعاون بينهم.
- هـ- الحد من عدم تماثل المعلومات حيث يمكن لجميع أطراف التعاقد الحصول على المعلومات التي يحتاجونها وتساعدهم في اتخاذ القرار.
- و- رقابة أداء المورد وتحسينه من خلال المتابعة عبر المعلومات المتوفرة وذات الثقة.

3- مقومات نجاح تطبيق محاسبة السجلات المفتوحة:

تتمثل مقومات نجاح تطبيق محاسبة السجلات المفتوحة في الآتي (أحمد، 2016، 340):

- أ- المقومات الخارجية (الضغوط البيئية): هي التي تقع خارج سيطرة المنشأة وتؤثر على أساليب المحاسبة الإدارية التي تستخدمها المنشأة، لذلك تشجع تلك المحددات المنشأة على كشف بيانات التكلفة، وتتمثل في اضطرابات السوق وتغير هيكل الصناعة التي تشجع المورد والمشتري على عمل شراكة لتحقيق التعاون والاستقرار الذي لا يمكن لشركة واحدة أن تحققه مما يقود إلى استخدام أسلوب السجلات المفتوحة لتخفيض التكلفة، ومن العوامل الخارجية أيضاً الاتجاهات الاقتصادية، العولمة والمنافسة، ففي حالة وجود النمو الاقتصادي تهتم الشركات بمعرفة بيانات التكلفة للأطراف ذات العلاقة بالمنشأة ويتحقق ذلك باستخدام أسلوب السجلات المفتوحة، أما في حالة وجود الكساد الاقتصادي يتحفظ كل من المشتري والمورد عن كشف بيانات تكلفته للغير، والعولمة تؤثر على زيادة التنافس بين الشركات الأمر الذي يتطلب ضرورة الشراكة بين الموردين والمشتريين حتى تستطيع الشركات المحلية منافسة الشركات العالمية، لذلك تهتم معظم الشركات بأسلوب محاسبة السجلات المفتوحة، أما المنافسة تمثل ضغطاً على المنشآت لتخفيض تكاليف منتجاتها بصورة مستمرة لتبقى وتتنم في السوق، لذلك تستخدم أسلوب السجلات المفتوحة لتحقيق ذلك الغرض (أحمد،

(2016، 341-342)

ب- مقومات تتعلق بالمنشأة: منها حجم الشركة، أنظمة محاسبة التكاليف، السياسات التنافسية، والالتزام، حيث تزيد رغبة المورد في الكشف عن بيانات التكلفة عند وجود الشركات كبيرة الحجم، توفر أنظمة تكاليف قوية، إتباع الشركة لسياسة تمييز المنتج، وتلتزم المنشأة بعلاقات التبادل (البتاتوني، 2013م، 216).

ج- مقومات تتعلق بالفرد (فردية): هي التي تساهم في تطبيق محاسبة السجلات المفتوحة لأنه لا يمكن أن يتم تطبيق أي نظام بنجاح ما لم يقنع ويقبل الأفراد الذين يستخدمون ذلك النظام (أحمد، 2016، 353).

د- مقومات تتعلق بشبكة الأعمال: أهمها نوع الشبكة (هرمية، عنكبوتية)، نوع المنتج، والبنية التحتية، حيث تزيد رغبة المورد في الكشف عن بيانات التكلفة في ظل وجود الشبكة الهرمية، وتكون المنتجات تتبع الصناعات التجميعية في ظل وجود بنية تحتية قوية (البتاتوني، 2013م، 216).

ثالثاً: دعم الميزة التنافسية لسلسلة التوريد:

1 - مفهوم سلسلة التوريد:

تعرف سلسلة التوريد بأنها التنسيق المنظم والإستراتيجي للعمليات داخل وعبر الشركات الأعضاء في سلسلة التوريد المشتركة في تدفق المنتجات والخدمات والمعلومات بدءاً من الحصول على المواد الخام وإنتهاءً بتسليم المنتج النهائي للعميل بهدف تحسين الأداء في الأجل الطويل لكل شركة وللسلسلة التوريد بالكامل (Olivo, 2013)، كما عرفت بأنها التكامل بين الوظائف الرئيسية التي تضمن تقديم المنتجات والخدمات والمعلومات من الشركات الموردة للشركات المشتريّة بصورة تجعل أطراف سلسلة التوريد تحصل على قيمة مضافة (محاريق، 2017م، 894)

2- مداخل الميزة التنافسية:

توجد ثلاثة مداخل تستخدم كمصادر للميزة التنافسية هي:

أ- مدخل هيكل الصناعة: وهو يتحدد بتفاعل خمس قوى وهي: قوة التفاوض للمشتريين، القوة التفاوضية للموردين، التهديد من دخول منافسين جدد، فرص توافر المنتجات البديلة، قوة منافسة المنافسين الحاليين، وتحدد جاذبية السوق لصناعة معينة والمركز التنافسي للشركة داخل السوق من خلال فحص هذه القوى الخمس (porter, 1996).

ب- مدخل الموارد: يفترض رائد الموارد (Barney, 2001) أن الميزة التنافسية تتم من خلال فرضين هما:

- سيطرة المنشأة داخل الصناعة على موارد إستراتيجية بشرية ومادية وتنظيمية.

- عدم تنقل وحركة الموارد بصورة كاملة داخل سوق عوامل الإنتاج لأنه يؤثر على احتفاظ الشركة بالتميز والاختلاف لفترة طويلة.

ج- مدخل إدارة العلاقات: وهو يهدف إلى تركيز مفهوم إدارة العلاقات واستغلال الروابط والصلات والبيئة الداخلية حتى تتحقق الميزة التنافسية، أي أن تحقيق المنشأة للميزة التنافسية يتطلب منها بالإضافة إلى دراسة الأنشطة التي تضيف قيمة للمنشأة محاولة جعل أنشطة المنشأة ملائمة لتحقيق قيمة للموردين والعملاء (Dyer and Singh, 1998).

توجد مداخل حديثة أخرى لتحقيق الميزة التنافسية تتمثل في إدارة المعرفة، نظم حوكمة الشركات، إقامة شبكات مع الموردين والعملاء، وتكنولوجيا المعلومات (البتاتوني، 2013م، 210).

علاقة محاسبة السجلات المفتوحة بتعزيز المزايا التنافسية لسلسلة التوريد

يعمل أسلوب محاسبة السجلات المفتوحة على تعزيز الميزة التنافسية لأطراف سلسلة التوريد وذلك بتأثيرها على العوامل التي تؤثر في نجاح العلاقات المتبادلة فيما بينهم (غالي، 2017، 467)، وتساعد مرونة تبادل المعلومات على سرعة الإستجابة وسرعة الوصول للسوق بما يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمنشآت للأعضاء بالسلسلة (حامد ويوسف، 2019، 278)، كما توصلت دراسة (سلطان، 2018، 126) إلى وجود ارتباط معنوي بين السجلات المفتوحة ودعم الميزة التنافسية.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين العاملين بالادارات المالية بمصنعي دال لمنجات الألبان (كابو) والكوكاكولا بمجموعة دال للصناعات الغذائية، حيث يبلغ عددهم 70 محاسب وقد تم تحديد عينة الدراسة بعدد (50) محاسب عن طريق العينة القصدية وتم توزيع عدد (50) استبانة وتمكن الباحثين من استرداد (40) استبانة بنسبة إسترجاع بلغت (80%)، أما الاستبانات الصالحة للتحليل فقد بلغت (38) استبانة خضعت للتحليل باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

ثانياً: أداة الدراسة

استخدمت الدراسة أداة الإستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة بغرض تحليلها والوصول إلى النتائج التي تحقق أهداف الدراسة، حيث تكونت الإستبانة من قسمين، القسم الأول احتوى على البيانات الشخصية للمبحوثين حيث اشتمل على متغيرات العمر، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، وسنوات الخبرة، بينما احتوى القسم الثاني على قياس متغيرات الدراسة واشتملت على ثلاثة محاور، المحور الأول بعنوان نظم إدارة موارد المشروع ويتكون من ثلاثة أبعاد، البعد الأول (جودة النظام) بعدد (4) عبارات، البعد الثاني (تكامل المعلومات) بعدد (3) عبارات، والبعد الثالث (جودة المعلومات) بعدد (3)، المحور الثاني بعنوان محاسبة السجلات المفتوحة بعدد (10) عبارة، والمحور الثالث بعنوان الميزة التنافسية بعدد (9) عبارة.

ثالثاً: الصدق والثبات

أ- الصدق الظاهري:

تم اختبار الصدق الظاهري للإستبانة من خلال عرضها على محكمين مختصين في مجال الدراسة ومناهج البحث العلمي والإحصاء، حيث أبدوا ملاحظاتهم على أقسام وعبارات الإستبانة، وتمت دراسة هذه الملاحظات وأخذت بعين الاعتبار لإخراج الإستبانة بصورتها النهائية.

ب- الصدق والثبات الإحصائي (الاعتمادية):

للتأكد من درجة الاعتمادية تم اختبار عبارات الاستبانة بالاعتماد على مقياس الاعتمادية (كرونباخ ألفا) لقياس ثبات وصدق أداة الدراسة (الإستبانة) حيث يوضح ذلك الجدول رقم (1) ادناه.

جدول رقم (1): الاعتمادية (الثبات والصدق الإحصائي لأداة الدراسة)

الصدق	Alpha (الثبات)	عدد العبارات	المتغيرات	نوع المتغير
0.854	0.729	4	جودة النظام	متغيرات مستقلة (نظم تخطيط موارد المشروع)
0.707	0.500	3	تكامل المعلومات	
0.900	0.810	3	جودة المعلومات	
0.891	0.793	10	محاسبة السجلات المفتوحة	متغير مستقل
0.790	0.624	9	الميزة التنافسية	المتغير التابع
0.933	0.870	29		مستوى الاستبانة ككل

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م.

يتضح من الجدول رقم (1) أن معامل الاعتمادية (كرونباخ ألفا) لعبارات غالبية المتغيرات كانت بدرجة مقبولة أكبر من الحد الأدنى، حيث إن الحد الأدنى المقبول إحصائياً لقيمة معامل ألفا (0.60) فأكثر، عدا متغير تكامل المعلومات كان قيمة ألفا (0.50) أقل من الحد المقبول ولكن يعتبر (0.50) مقبول لدى بعض الكتاب، وعليه فإن جميع قيم متغيرات الدراسة تعتبر لديها اعتمادية مقبولة.

رابعاً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

الجدول التالي يوضح توزيع مفردات العينة حسب البيانات الشخصية للمستجيبين.

جدول رقم (2): التكرارات والنسب المئوية للبيانات الشخصية للمبحوثين

النسبة المئوية %	التكرارات	التصنيف	البيان
34.2	13	أقل من 30 سنة	العمر
29	11	30 وأقل من 40 سنة	
34.2	13	40 وأقل من 50 سنة	
2.6	1	50 سنة فأكثر	
100	38	المجموع	
68.4	26	بكالوريوس	المؤهل العلمي
7.9	3	دبلوم فوق الجامعي	
23.7	9	ماجستير	
100	38	المجموع	
5.3	2	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	المؤهل المهني
18.4	7	أخرى	
76.3	29	لا احمل زمالة مهنية	

100	38	المجموع	
65.8	25	محاسبة	التخصص العلمي
13.2	5	إدارة أعمال	
5.3	2	اقتصاد	
2.6	1	دراسات مصرفية	
10.5	4	نظم معلومات	
2.6	1	أخرى	
100	38	المجموع	
7.9	3	مدير إدارة	
21.1	8	رئيس قسم	
57.9	22	موظف	
10.5	4	مراجع داخلي	
2.6	1	أخرى	
100	38	المجموع	
31.6	12	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
36.8	14	5 وأقل من 10 سنوات	
18.4	7	10 وأقل من 15 سنة	
13.2	5	15 وأقل من 20 سنة	
100	38	المجموع	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م.

يتضح من الجدول رقم (2) الآتي:

- 1- متغير العمر:** أن نسبة 34.2% من الباحثين أعمارهم أقل 30 سنة، و29% منهم أعمارهم 30 وأقل من 40 سنة، بينما 34.2% منهم تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 وأقل من 50 سنة، وأخيراً 2.6% منهم أعمارهم 50 سنة فأكثر، حيث أن غالبية الباحثين من الفئتين العمرية 30 وأقل من 40 سنة و 40 وأقل من 50 سنة.
- 2- متغير المؤهل العلمي:** أن نسبة 68.4% من الباحثين هم حملة البكالوريوس، ونسبة 7.9% من الباحثين مؤهلهم العلمي دبلوم فوق الجامعي، بينما نسبة 23.7% من الباحثين يحملون درجة الماجستير، يلاحظ أن غالبية الباحثين مؤهلهم العلمي بكالوريوس.
- 3- متغير المؤهل المهني:** أن نسبة 76.3% من الباحثين لا يحملون مؤهلات مهنية، ونسبة 5.3% من حملة زمالة المحاسبين القانونيين السودانية، بينما نسبة 18.4% من الباحثين يحملون زمالات مهنية أخرى.

- 4- متغير التخصص العلمي:** أن نسبة 65.8% من المبحوثين تخصصهم العلمي محاسبة، ونسبة 13.2% تخصصهم إدارة الأعمال، بينما نسبة 5.3% تخصصهم اقتصاد، وبلغت نسبة من تخصصهم دراسات مصرفية والتخصصات الأخرى 2.6% لكل منهما، وأخيراً نسبة 10.5% من المبحوثين تخصصهم العلمي نظم معلومات، حيث يتضح أن غالبية المبحوثين تخصصهم محاسبة.
- 5- متغير المركز الوظيفي:** نجد أن نسبة 7.9% من المبحوثين مركزهم الوظيفي مدير إدارة، ونسبة 21.1% من المبحوثين رؤساء أقسام، بينما نسبة 57.9% من المبحوثين موظفين، ونسبة 10.5% من المبحوثين مراجعين داخليين، وأخيراً نسبة 2.6% من المبحوثين يشغلون مراكز وظيفية أخرى، مما يبين أن غالبية المبحوثين مركزهم الوظيفي موظفين.
- 6- متغير سنوات الخبرة:** أن نسبة 31.6% من المبحوثين خبراتهم أقل من 5 سنوات، ونسبة 36.8% من المبحوثين تتراوح سنوات خبراتهم بين 5 وأقل من 10 سنوات، ونسبة 18.4% منهم تتراوح سنوات خبراتهم بين 10 وأقل من 15 سنة، ونسبة 13.2% للذين تتراوح سنوات خبراتهم بين 15 وأقل من 20 سنة، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من المبحوثين خبراتهم تتراوح بين 5 و10 سنوات وهذه تعتبر خبرة مناسبة لتجويد العمل.

خامساً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم استخدام الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1، 2، 3، 4، 5) على الترتيب، ووزعت العبارات على أربعة متغيرات بواقع (10) عبارة لكل متغير، ولتحديد اتجاه آراء المستجيبين حول كل فقرة من فقرات محاور الدراسة تم حساب المتوسط الحسابي المرجح لكل عبارة من خلال حساب طول الفترة وهي عبارة عن حاصل قسمة (4 على 5) حيث 4 عدد المسافات بين مستويات الموافقة و5 عدد الإختبارات، وعليه يكون طول الفترة 0.80 ويتم قياس درجة الموافقة العامة وفق التقسيم التالي:

1. من 1.00 إلى 1.79 أوافق بشدة
2. من 1.80 إلى 2.59 أوافق
3. من 2.60 إلى 3.39 محايد
4. من 3.40 إلى 4.19 لا أوافق
5. من 4.20 إلى 5.00 لا أوافق بشدة

تم حساب الانحرافات المعيارية لمعرفة درجة التجانس بين إجابات المبحوثين حول فقرات المحور المعني فإذا كانت النتيجة أقل من الواحد دل ذلك على التجانس الكبير بين إجابات المبحوثين، ويوضح الجدول أدناه الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

المتغير	نوع المتغير	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	إتجاه الموافقة
جودة النظام	مستقل	0.467	1.849	أوافق
تكامل المعلومات	مستقل	0.585	1.983	أوافق
جودة المعلومات	مستقل	0.692	1.833	أوافق
محاسبة السجلات المفتوحة	مستقل	0.469	2.042	أوافق
الميزة التنافسية	تابع	0.427	1.962	أوافق

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م.

يتضح من الجدول رقم (3) أن:

1. جميع الأبعاد التي تعبر عن متغيرات الدراسة يقل متوسطها الحسابي عن الوسط الفرضي (3)، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات أبعاد هذه المتغيرات.
2. أهم بعد من أبعاد المتغيرات المستقلة من حيث مستوى موافقة أفراد العينة عليه هو بعد جودة المعلومات، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة عليها (1.833) بإنحراف معياري (0.692)، وأقل بعد من أبعاد المتغير المستقل من حيث مستوى موافقة أفراد العينة عليه هو بعد محاسبة السجلات المفتوحة، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة عليه (2.042) بإنحراف معياري (0.469). هذه الاستنتاجات تدل على ان المبحوثين يوافقون على عبارات متغيرات الدراسة.

تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة :

يستخدم تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة بهدف التعرف على العلاقة بين المتغيرات، فكلما كانت العلاقة قريبة من الواحد الصحيح يعتبر الارتباط قوياً وكلما قلت درجة الارتباط ضعفت العلاقة وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (4) أدناه.

جدول رقم (4): الارتباطات بين متغيرات الدراسة: Person's Correlation Coefficient for All Variable

م	المتغيرات	1	2	3	4	5
1	جودة النظام	1	.617**	.708**	.283	.407*
2	تكامل المعلومات	.617**	1	.579**	.263	.591**
3	جودة المعلومات	.708**	.579**	1	.347*	.462**
4	محاسبة السجلات المفتوحة	.283	.263	.347*	1	.467**
5	الميزة التنافسية	.407*	.591**	.462**	.467**	1

** .Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* .Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م.

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن غالبية أبعاد متغيرات الدراسة لديها إرتباطات إيجابية وسطية ومعنوية عند مستوى (0.01) و(0.05)، وبناءً على ما تقدم فإن هذه الارتباطات تعطي تنبؤات أولية بوجود علاقات بين متغيرات الدراسة، وسوف نتضح ذلك في تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات.

اختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويهدف اختبار تحليل الانحدار المتعدد الى التعرف على تأثير أبعاد أي متغير على المتغير أو المتغيرات الأخرى، لاختبار فرضيات الدراسة يتم استخدام اسلوب الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد بالإعتماد على:

1. معامل التحديد (R^2) لتفسير نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.
2. معامل الارتباط (R) لمعرفة درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

3. اختبار (F) للتعرف على معنوية نموذج الإنحدار.

4. معامل (Beta) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغير الحاصل في وحدة واحدة من المتغير المستقل.

5. مستوى المعنوية (Sig) وقد تم الإعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث يتم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعتبر التأثير ذات دلالة إحصائية إذا كان مستوى الدلالة المحتسب أقل من مستوى الدلالة المعتمد والعكس صحيح.

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم تخطيط موارد المشروع والميزة التنافسية.

جدول رقم (5): معامل الارتباط والتحديد للعلاقة بين أبعاد نظم تخطيط موارد المشروع والميزة التنافسية (إنحدار متعدد)

المتغيرات المستقلة	قيمة (بيتا)	SIG مستوى المعنوية
جودة النظام	-0.048	0.818
تكامل المعلومات	0.206	0.308
جودة المعلومات	0.501	0.008
R	0.610	
R ²	0.372	
ADJUSTED R ²	0.317	
F CHANGE	6.713	
معنوية النموذج	0.001	معنوي

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

يتضح من الجدول رقم (5) أن هنالك علاقة طردية موجبة بين أبعاد المتغير المستقل (نظم تخطيط موارد المشروع) والمتغير التابع (الميزة التنافسية)، كما يشير معامل التحديد R Square إلى أن 37.2% من التغير في الميزة التنافسية يعزى إلى نظم تخطيط موارد المشروع، حيث أن هنالك علاقة معنوية بين البعد الثالث للمتغير المستقل (جودة المعلومات) والميزة التنافسية لأن قيمة مستوى المعنوية (0.008) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، إلا أن هنالك علاقة عكسية غير معنوية بين البعدين الأول للمتغير المستقل نظم تخطيط موارد المشروع والميزة التنافسية لأن قيمة مستوى المعنوية (0.818) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وهنالك علاقة طردية غير معنوية بين الثاني للمتغير المستقل نظم تخطيط موارد المشروع (تكامل المعلومات) والميزة التنافسية لأن قيمة مستوى المعنوية (0.308) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، إلا النموذج الذي يقيس العلاقة بين المتغيرات معنوي عند مستوى دلالة (0.05) مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم تخطيط موارد المشروع والميزة التنافسية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة السجلات المفتوحة والميزة التنافسية.

جدول رقم (6): معامل الارتباط والتحديد للعلاقة بين محاسبة السجلات المفتوحة والميزة التنافسية (إنحدار بسيط)

ملخص النموذج									
النموذج	الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	خطأ التقدير	إحصائيات التغير				
					التغير في معامل التحديد	التغير في قيم F	درجة الحرية 1	درجة الحرية 2	مستوى المعنوية
1	.467 ^a	.218	.196	.383	.218	10.020	1	36	.003

a. Predictors: (Constant), محاسبة السجلات المفتوحة
 b. Dependent Variable: الميزة التنافسية

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

يتضح من الجدول رقم (6) أن هنالك علاقة طردية موجبة بين المتغير المستقل (محاسبة السجلات المفتوحة) والمتغير التابع (الميزة التنافسية)، كما يشير معامل التحديد R Square إلى أن 21.8% من التغير في الميزة التنافسية يعزى إلى محاسبة السجلات المفتوحة، كما أن هنالك علاقة معنوية بين المتغيرين لأن قيمة مستوى المعنوية (.003) وهي أقل من المستوى المعتمد (0.05)، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة السجلات المفتوحة والميزة التنافسية. الفرضية الثالثة: يتكامل نظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة في التأثير على الميزة التنافسية.

جدول رقم (7): معامل الارتباط والتحديد بين نظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة والميزة التنافسية

المتغيرات المستقلة	قيمة (بيتا)	SIG مستوى المعنوية
جودة النظام	-0.060	0.757
تكامل المعلومات	0.120	0.535
جودة المعلومات	0.476	0.008
محاسبة السجلات المفتوحة	0.317	0.027
R	0.678	
R ²	0.460	
ADJUSTED R ²	0.394	
F CHANGE	7.017	
معنوية النموذج	0.000	معنوي

(إنحدار متعدد)

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020.

يتضح من الجدول رقم (7) أن هنالك علاقة طردية موجبة بين أبعاد المتغير المستقل (نظم تخطيط موارد المشروع) والمتغير التابع (الميزة التنافسية)، كما يشير معامل التحديد R Square إلى أن 46% من التغير في الميزة التنافسية يعزى إلى نظم تخطيط موارد

المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة، حيث أن هنالك علاقة معنوية بين البعد الثالث للمتغير المستقل (جودة المعلومات) والميزة التنافسية لأن قيمة مستوى المعنوية (0.008) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وأيضاً هنالك علاقة معنوية بين المتغير المستقل (محاسبة السجلات المفتوحة) والميزة التنافسية لأن قيمة مستوى المعنوية (0.027) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، إلا أن هنالك علاقة عكسية غير معنوية بين البعد الأول للمتغير المستقل نظم تخطيط موارد المشروع والميزة التنافسية لأن قيمة مستوى المعنوية (0.757) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وهنالك علاقة طردية غير معنوية بين الثاني للمتغير المستقل نظم تخطيط موارد المشروع (تكامل المعلومات) والميزة التنافسية لأن قيمة مستوى المعنوية (0.535) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، إلا النموذج الذي يقيس العلاقة بين المتغيرات معنوي عند مستوى دلالة (0.05) مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة تكامل بين نظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة وتدعمان الميزة التنافسية، وذلك خلال تأثير المتغيرين معاً على الميزة التنافسية حيث زاد معامل التحديد (نسبة التأثير) للميزة التنافسية بنظم تخطيط موارد المشروع كمتغير مستقل لوحده والذي كان بنسبة (37.2%) إلى نسبة (46%) بعد أن أضيف إليه محاسبة السجلات المفتوحة كمتغير مستقل ثاني ومتكامل معه.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

من خلال تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

نتائج الفرضية الأولى: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين نظم تخطيط موارد المشروع والميزة التنافسية، وتتفرع منها النتائج التالية:

- وجود علاقة عكسية غير معنوية عند مستوى (0.05) بين جودة النظام والميزة التنافسية.
 - وجود علاقة طردية موجبة معنوية عند مستوى (0.05) بين جودة المعلومات والميزة التنافسية.
 - وجود علاقة طردية موجبة غير معنوية عند مستوى (0.05) بين تكامل المعلومات والميزة التنافسية.
- تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (محاريق، 2017) والتي توصلت إلى أن تحقيق التكامل بين نظام تخطيط موارد المنشأة ونظام محاسبة استهلاك الموارد يساهم في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمنشآت الأعمال الصناعية ويدعم قدرتها التنافسية.
- نتائج الفرضية الثانية:** وجود علاقة طردية موجبة معنوية عند مستوى (0.05) بين محاسبة السجلات المفتوحة والميزة التنافسية. تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (دراسة سلطان، 2018) حيث توصلت الدراسة إلى أن أسلوب محاسبة السجلات المفتوحة تبيين مسببات التكلفة وبالتالي تخفيضها من المنبع والتركيز على الأنشطة التي تضيف قيمة لأطراف سلسلة التوريد مما يعزز القدرة القدرة التنافسية لهذه الأطراف.

نتائج الفرضية الثالثة: يتكامل نظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة في التأثير على الميزة التنافسية عند مستوى معنوية (0.05)، وتتفرع منها النتائج التالية:

- وجود علاقة عكسية غير معنوية عند مستوى (0.05) بين جودة النظام والميزة التنافسية.
- وجود علاقة طردية موجبة معنوية عند مستوى (0.05) بين جودة المعلومات والميزة التنافسية.
- وجود علاقة طردية موجبة غير معنوية عند مستوى (0.05) بين تكامل المعلومات والميزة التنافسية.
- وجود علاقة طردية موجبة معنوية عند مستوى (0.05) بين محاسبة السجلات المفتوحة والميزة التنافسية.

تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (أبوقربوعة، 2016) والتي توصلت إلى أن نظام تخطيط موارد المشروع يعد عاملاً حاسماً في نجاح تطبيق محاسبة السجلات المفتوحة، ويساعد نظام تخطيط موارد المشروع المنشآت المطبقة له على إعادة هندسة الأنشطة والعمليات وتطوير ممارسات المحاسبة الإدارية وخاصة المحاسبة عن السجلات المفتوحة.

ثانياً: التوصيات.

- 1- ضرورة إدراك الشركات لأهمية أسلوب محاسبة السجلات المفتوحة ومحاولة إقناع مورديها بأهميته واستخدامه كأداة لخفض تكلفة المنتج وتعزيز الدور التنافسي للطرفين.
- 2- ضرورة تطبيق الشركات لنظم تخطيط موارد المشروع بشكل متكامل حتى تستفيد منه في الحفاظ على الميزة التنافسية لها وللمورد الذي يتعامل معها.

المصادر والمراجع

- أبوقربوعة، صلاح الشريف عمران. (2016). أثر التكامل بين نظم تخطيط موارد المشروع والمحاسبة عن السجلات المفتوحة على جودة المعلومات المحاسبية. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة والمراجعة غير منشورة.
- أحمد، مروة ابراهيم ربيع. (2016). محددات ونتائج تطبيق أسلوب سجلات المحاسبة المفتوحة، الإسكندرية: مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثالث، الجزء الأول.
- البتاتوني، علاء محمد. (2013). إطار مقترح لاختيار وتحفيز المورد للكشف عن بيانات التكلفة في ظل استخدام أسلوب سجلات المحاسبة المفتوحة كأداة لإدارة التكلفة البيئية، مصر: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 37، العدد الأول.
- الجندي، نهال أحمد. (2006). تفعيل دور أساليب المحاسبة الإدارية في إدارة تكاليف سلسلة التوريد، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، السنة الرابعة والعشرون، العدد 4.
- حامد، جمال عبدالعاطي ويوسف، حسن زكي. (2019). دور أسلوب سجلات المحاسبة المفتوحة في دعم قرارات سلاسل التوريد. الإسماعيلية: جامعة قناة السويس. كلية التجارة بالإسماعيلية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. جامعة قناة السويس - المجلد 10، العدد 4. الجزء 2.
- حسين، سطم صالح وشكور، مروة رضا. (2019). تأثير الثقافة التنظيمية في تبني ممارسات محاسبة السجلات المفتوحة في الشركات العراقية. جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 50 الجزء الأول.
- سلطان، سمر محمد السيد محمد. (2018). دور أسلوب السجلات المفتوحة في خفض التكلفة ودعم الميزة التنافسية لأطراف سلسلة التوريد، مصر: جامعة المنصورة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة.
- السوافير، فتحي رزق وأبوقربوعة، صلاح الشريف. (2017). أثر تطبيق نظام موارد المشروع على جودة المعلومات المحاسبية، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 54، العدد الأول.
- السوافيري، فتحي رزق، وأبوقربوعة، صلاح الشريف عمران. (2017). أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المشروع على جودة المعلومات المحاسبية. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد الأول، العدد 54.

غالي، أشرف أحمد محمد. (2017). أثر تفعيل اسلوب سجلات المحاسبية المفتوحة على تدعيم إدارة تكلفة مسار تدفق القيمة الخالية من الفاقد، مصر: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 21، العدد 2، ص465.
كاظم، عامر عبداللطيف وعزام، عبدالكريم عبدالوهاب. (2010). مدى استخدام نظام تخطيط موارد المشروع ونظام إدارة سلسلة التجهيز في الشركات العراقية – دراسة إستطلاعية في عدد من شركات القطاع المختلط، مجلة جامعة ذي قار، المجلد35، العدد31.

محاريق، هاني أحمد. (2017). دور محاسبة السجلات المفتوحة كأداة لإدارة التكلفة البيئية في تدعيم عمليات اتخاذ القرارات بسلاسل التوريد، مصر: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 3.

محاريق، هاني أحمد، (2017). أثر تحقيق التكامل بين نظام تخطيط موارد المنشأة ونظام محاسبة استهلاك الموارد في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمنشآت الأعمال الصناعية، جامعة طنطا، كلية التجارة. مجلة البحوث المحاسبية. العدد الأول.
مصطفى، عزة مصطفى محمد وحسن، سهام محمد علي والسيد، رعدة عبد اللطيف عبد الخالق. (2015). تحسين الإفصاح المحاسبي باستخدام اسلوب الدفاتر المحاسبية المفتوحة لترشيد قرارات التعهيد، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة المصرية، العدد 9.

المراجعة الإنجليزية:

Bakil DhaifAllah, Sofiah Md Auzair, Ruhanita Maelah, Md Daud Ismail. (2019). **Measuring Inter-organizational Cost Management and Open Book Accounting**. Journal Pengurusan, Vol.56, 119 – 132.

Barney. J. B, 2001, Is the Resource –Based ' View' a Useful perspective for Strategic Management Research? Yes, **Academy of Management Review**. 26; 41-56.

Dyer, J. H. and Singh, 1998, ' The relational View ; Cooperative Strategy and sources of inter-organizational competitive advantage ,**Academy of Management Review**,23 ,660- 679.

Garg, M.A. 2010. **Impact of Enterprise Resource Planning of Organizational Productivity in an Information Technology Organization**. Unpublished Doctoral Dissertation. Walden University. USA.

Kumra, R, Agendal, H., & Nilsson, U., (2012). **Open Book Practices in Buyer - Supplier Relationships in India**. Journal of Business and Industrial Marketing, Vol. 27, Iss3.

Olivo, M. (2013), **Supply Chain Management- Impact of Costumer Relationship Marketing on Performance Under Cooperation and Competition Strategies**. Doctor of Philosophy, The University of Texas at El Paso.

Porter, M, 1998, **Competitive Strategy ; Techniques for analyzing industries and competitors with a new introduction** , The free press , New York.

Formentini ,M. (2012). **Designing and Implementing Open Book Accounting in Buyer – Supplier** Romano. P. & **Dyads** ; Aframe Work for Supplier Selection and Motivation . Int J. production Economic, VOL ,137, 68 -83.

Abstract

The study aimed to study the integration between the project resource planning system and open book accounting and their role in supporting the competitive advantages of the supply chain in the Sudanese industrial companies. The study used the descriptive analytical approach to collect the study data and analyze the primary data. The study was applied to a sample of workers in Sudanese industrial companies operating in the state of Khartoum. The study found that there is a positive, statistically significant relationship at a significant level (0.05) between project resource planning systems and competitive advantage, and a positive significant relationship at the level of (0.05) between open book accounting and competitive advantage, and project resource planning systems and open book accounting are integrated in The impact on the competitive advantage at a significant level (0.05).

Key Words: Systems, Open Book Accounting, Competitive Advantages, Supply Chain. Project resource planning